مجلة صبراتة للعلوم البحرية والشاملة
Sabratha Journal
for Marine and Total Sciences

العدد الثاني
March 2026 مارس

عقيدة أهل السنة وعقيدة الروافض في الصحابة

دراسة مقارنة

دكتور: وليد الطاهر عبدالسميع /الدرجة العلمية أستاذ مساعد
جامعة صبراتة/ كلية الآداب والتربية/ قسم الدراسات الإسلامية
waleadtaher@gmail.com walid.altaahir@sabu.edu.ly

ملخص البحث:

يهدف هذا البحث إلى بيان الأصول التي بنى عليها أهل السنة والشيعة عقائدهم في الصحابة، وإظهار السبب الذي أدى إلى ظهور معتقد مخالف لعقيدة السواد الأعظم من المسلمين، وكشف الأسباب التي أدت إلى ظهوره وانتشاره، ودور هذا المعتقد في تعزيز مبدأ العداء لأصحاب النبي ﷺ وحملة الشريعة في الصدر الأول، وآثاره في الساحة الإسلامية.

Search summary:

This research aims to explain the principles upon which Sunnis and Shiites built their beliefs about the Companions, to show the difference that led to the emergence of a belief contrary to the belief of the vast majority of Muslims, to reveal the reasons that led to its emergence and spread, and the role of this belief in promoting the principle of hostility towards the Companions of the Prophet ﷺ and the bearers of the Sharia in the early period, and its effects on the Islamic arena.

مقدمة

في هذا البحث بيان للبس الحاصل عند عوام المسلمين وكثير من خواصهم، فيما يعتقدونه من أن دين الإسلام قسمان سنة وشيعة؛ انطلاقا من مبدأ أن أصول هذا الدين لا تقبل القسمة ولا التجزئة التي يدعو لها أعداء الإسلام ويصدرونها في صورة التسامح الواجب تقريره بين الطوائف التي تدعي الإسلام وتدعو إلى جماعة المسلمين بمنهج مخالف لا يوافق طريق صاحب الشريعة وذلك من خلال سلوك طريق العقل المجرد الذي تصدر لتقبيح الشرائع وتحسينها بمجرد عرضها على مصلحة الفرق والطوائف ذات العقائد والأيديولوجيات المختلفة في مواردها، لا بمفهوم النظر والاستنباط ولكن بمنطق النسخ والإزالة والاستبدال مما جعل هذا النظر قسما آخر لا يوافق في حقيقته الأصل الشرعي في شيء، الأمر الذي أصبح يجسد حقيقة القول بالاختلاف الكلي للعقيدة بين أهل السنة المنقولة بأسانيدها وبين ما يعتقده الروافض من جريء القول على النبي ﷺ وصحابته الكرام وإن اتفق اللفظ فالمدلول مختلف؛ اعتقاد واعتقاد آخر، وفي خطوات هذا البحث عرض لبعض المسائل.

إشكالية البحث:

هل ادعاء الطائفية والفرقة والاختلاف في أصول العقيدة الإسلامية مع ترسيخ البغض ونبذ المحبة لنقلة الشريعة من الصحابة يحقق اتفاقا في ترسيخ مبادئ الإسلام ومقاصده بين هذه الأطراف وتعزز مبدأ التسامح؟

أهداف البحث.

- عرض أصول الاعتقاد الصريحة التي بنى عليها الروافض معتقدهم في الصحابة
- التنبيه على تناقض بعض أهل السنة في الجمع بين محبة الصحابة وحب أعدائهم لمجرد العاطفة.

سبب اختيار الموضوع.

- التداعيات الحاصلة على الساحة اليوم وظهور الروافض في ثوب المنتصر للإسلام والمسلمين مما جعل الكثير من عوام المسلمين يصرحون بصحيح معتقد الروافض وبطلان ما سواه.
- التناقض في معتقداتهم واستعمال التقية حتى في صريح الاعتقاد عندهم فمنهم من يقول: أنه لا يوجد في معتقدنا من يقول بأن عائشة في النار؟! وهو شائع معروف عندهم بل هو في منطوق الشهادتين عند دخول الإسلام.
- قول الكثير من أهل السنة عوام وخواص أن الرافضة موحدون؟ مما يدل على الجهل بمعتقد القوم رغم ظهوره وانتشاره.

المنهج المتبع.

هو منهج الاستقراء للنصوص والحوادث في مظانها، ثم عرضها مع التحليل المنطقي من حيث سلامتها العقدية.

جاءت الدراسة على النحو التالي:

المبحث الأول: التعريف بمفردات الموضوع وبيان مفهوم التشيع بين زمنين.

المبحث الثاني: الفروق الجلية بين معتقد أهل السنة والشيعة في الصحابة.

الخاتمة.

المبحث الأول: التعريف بمفردات الموضوع، وبيان مفهوم التشيع بين زمنين.

أولا: التعريف بمفردات الموضوع.

أ. تعريف العقيدة لغة واصطلاحا.

في اللغة قوله (واعتقدت كذا عقدت عليه القلب والضمير حتى قيل العقيدة ما يدين الإنسان به وله عقيدة حسنة سالمة من الشك واعتقدت مالا جمعته)[1].

في الاصطلاح (العقيدة تُطلق على الإيمان الجازم والحكم القاطع الذي لا يتطرق إليه شكٌّ، وهي ما يؤمن به الإنسانُ ويعقد عليه قلبَه وضميرَه، ويتخذه مذهبًا ودينًا يدين به؛ فإذا كان هذا الإيمان الجازم والحكم القاطع صحيحًا كانت العقيدة صحيحة، كاعتقاد أهل السنة والجماعة، وإن كان باطلاً كانت العقيدةُ باطلة كاعتقاد فرق الضَّلال)[2].

ب. تعريف أهل السنة لغة واصطلاحا.

في اللغة: (والسنة: الطريقة، والسنن أيضا. وفي الحديث: ألا رجل يرد عنا من سنن هؤلاء. وفي التهذيب: السنة الطريقة المحمودة المستقيمة، ولذلك قيل: فلان من أهل السنة؛ معناه من أهل الطريقة المستقيمة المحمودة، وهي مأخوذة من السنن وهو الطريق)[3].

في الاصطلاح: الهدي الذي كان عليه رسول الله ﷺ وأصحابُه: علمًا واعتقادًا، وقولاً، وعملاً، وهي السنة التي يجب اتباعها، ويُحمد أهلُها، ويُذمُّ من خَالَفها؛ ولهذا قيل: فلان من أهل السنة)[4].

وطريق هذا الهدي في الاتباع هم الصحابة _رضي الله عنهم_ دون استثناء (وصفوة القول في مفهوم أَهل السُّنَة والجماعة: أنهم الفرقة التي وعدها النَّبي _صلى الله عليه وعلى آله وسلم_ بالنجاةِ من بين الفرقِ، ومدار هذا الوصف على اتِّباع السنة، وموافقة ما جاء بها من الاعتقاد والعبادة والهدي والسلوك

والأخلاق، وملازمة جماعة المسلمين...إذن فالسلف هم أهل السنة الذين عناهم النبي _صلى الله عليه وعلى آله وسلم_ وأهل السنة هم السلف الصالح ومن سار على نهجهم.

وهذا هو المعنى الأخص لأهل السنة والجماعة؛ فيخرج من هذا المعنى كل طوائف المبتدعة وأهل الأهواء، كالخوارج، والجهمية، والقدرية، والمعتزلة، والمرجئة، والرافضة وغيرهم من أهل البدع ممن سلكوا مسلكهم)[5].

ج. تعريف الروافض لغة واصطلاحا.

الرفض في اللغة هو: تركك الشيء. تقول: رفضني فرفضته، رفضت الشيء أرفضه وأرفضه رفضا ورفضا: تركته وفرقته)[6].

والرافضة في الاصطلاح: (هي إحدى الفرق المنتسبة للتشيع لآل البيت، مع البراءة من أبي بكر وعمر، وسائر أصحاب النبي ﷺ إلا القليل منهم، وتكفيرهم لهم وسبهم إياهم)[7]. أي ليس كل الشيعة روافض.

د. تعريف الصحابة لغة واصطلاحا:

في اللغة: (صحب) الصاد والحاء والباء أصل واحد يدل على مقارنة شيء ومقاربته. من ذلك الصاحب والجمع: الصحب[8]، وفي لسان العرب: صحب: صحبه يصحبه صحبة، بالضم، وصحابة، بالفتح، وصاحبه: عاشره. والصحب: جمع الصاحب مثل راكب وركب. والأصحاب: جماعة الصحب مثل فرخ وأفراخ. والصاحب: المعاشر[9].

الصحابة في الاصطلاح: قال الحافظ ابن حجر العسقلاني: (أصح ما وقفت عليه في تعريف الصحابي أنه من لقي النبي ﷺ مؤمنا به، ومات على الإسلام، فيدخل فيه من طالت مجالسته له أو قصرت، ومن روى عنه أو لم يرو، ومن غزا معه أو لم يغز، ومن رآه رؤية بصر ولو لم يجالسه، ومن لم يره لعارض كالعمى... ويدخل في قولنا: «مؤمنا به» كلّ مكلف من الجن والإنس، فحينئذ يتعيّن ذكر من حفظ ذكره من الجن الذين آمنوا به بالشرط المذكور)[10].

ثانيا: مفهوم التشيع بين معتقدين:

لم يكن التشيع في الصدر الأول سببا للطعن بل كان السبب هو إظهار العداء لدين الإسلام من خلال الطعن في حملته من الصحابة ودليل ذلك أن أهل السنة قد ثبت في مروياتهم الكثير من

الأخبار الواردة عمن عرف بالتشيع في الزمن الأول: ومن أمثال هؤلاء من هو في صحيح البخاري كـ (إسماعيل بن أبان رمي بالتشيع... جرير بن عبد الحميد رمى بالتشيع خالد بن مخلد القطواني رمى بالتشيع)[11] وأمثالهم كثر (وَقَال عبد الرحمن بن أَبي حاتم: سمعت أبي يقول: إسماعيل بن أبان صدوق في الحديث، صالح الحديث، لا بأس به، كثير الحديث. وَقَال البزار: وإنما كان عيبه شدة تشيعه لا على أنه عيب عليه في السماع)[12]، ونقل الذهبي في الميزان ما نصه: (قال ابن عدي في ترجمة إسماعيل بن أبان الوراق كما قال فيه الجوزجاني: كان مائلا عن الحق، ولم يكن يكذب...فقوله في إسماعيل: مائل عن الحق يريد به ما عليه الكوفيون من التشيع)[13]. وقال ابن حجر في ترجمته: (إسماعيل بن أبان الأزدي الوراق أبو إسحاق الكوفي شيعي)[14]. وجاء في توثيقه وقبول روايته ما ذكره الخطيب: (قال: أخبرني محمد بن إبراهيم بن شعيب الغازي، قال: سمعت محمد بن إسماعيل البخاري، يقول: إسماعيل بن أبان متروك، هو أبو إسحاق الكوفي.

قلت: وفي رواة الكوفيين أيضا إسماعيل بن أبان آخر إلا أنه أزدي، وهو دون الغنوي في الطبقة، يروي عن أبي أويس ومندل بن علي، وكان ثقة حدث عنه البخاري في كتابه الصحيح)[15] .

إلا أن التشيع الذي كانوا يعتقدونه في الزمن الأول ليس هو الرفض كما فصله ابن حجر بقوله: (فصل في تمييز أسباب الطعن في المذكورين ومنه يتضح من يصلح منهم للاحتجاج به ومن لا يصلح وهو على قسمين: الأول من ضعفه بسبب الاعتقاد وقد قدمنا حكمه وبينا في ترجمة كل منهم أنه ما لم يكن داعية أو كان وتاب أو اعتضدت روايته بمتابع ثم ذكر أحوال الإرجاء إلى أن قال: والتشيع محبة علي وتقديمه على الصحابة فمن قدمه على أبي بكر وعمر فهو غال في تشيعه ويطلق عليه رافضي وإلا فشيعي فإن انضاف إلى ذلك السب أو التصريح بالبغض فغال في الرفض وإن اعتقد الرجعة إلى الدنيا فأشد في الغلو)[16]. وهو ما ذكر نحوه في لسان الميزان:(وقوله في ترجمة أبان بن تغلب فان قيل كيف ساغ توثيق مبتدع وحد الثقة العدالة والإتقان فكيف يكون عدلا وهو صاحب بدعة وجوابه أن البدعة على ضربين فبدعة صغرى كغلو التشيع أو كالتشيع بلا غلو فهذا كثير في التابعين واتباعهم مع الدين والورع والصدق فلو رد حديث هؤلاء لذهب جملة من الآثار النبوية وهذه مفسدة بينة)[17]. ثم انتقل إلى زمن يليه تحدث فيه عن انتشار بدعة الرفض بقوله: (ثم بدعة كبرى كالرفض الكامل والغلو فيه والحط على أبي بكر وعمر رضى الله تعالى عنهما والدعاء إلى ذلك

فهؤلاء لا يقبل حديثهم ولا كرامة وأيضا فلا أستحضر الآن في هذا الضرب رجلا صادقا ولا مأمونا بل الكذب شعارهم والتقية والنفاق دثارهم فكيف يقبل من هذا حاله حاشا وكلا فالشيعي الغالي في زمان السلف وعرفهم هو من تكلم في عثمان والزبير وطلحة وطائفة من حارب عليا _رضى الله تعالى عنه_ وتعرض لسبهم والغالي في زماننا وعرفنا هو الذي كفر هؤلاء السادة وتبرأ من الشيخين أيضا فهذا ضال مفتر)[18]، وأمثال هؤلاء هم الذين اتفق سواد أهل السنة على وجوب رد رواياتهم: (قال أشهب سئل مالك رحمه الله عن الرافضة فقال لا تكلمهم ولا ترو عنهم فإنهم يكذبون، وقال حرملة سمعت الشافعي يقول: لم أر أشهد بالزور من الرافضة، وقال مؤمل بن إهاب: سمعت يزيد بن هارون يقول: يكتب عن كل صاحب بدعة إذا لم يكن داعية إلا الرافضة فإنهم يكذبون، وقال محمد بن سعيد الأصبهاني: سمعت شريكا يقول: احمل العلم عن كل من لقيت إلا الرافضة فإنهم يضعون الحديث ويتخذونه دينا... وقد حكى القاضي عبد الله بن عيسى بن لهيعة عن شيخ من الخوارج إنه سمعه يقول: بعد ما تاب إن هذه الأحاديث دين فانظروا عمن تأخذون دينكم فإنا كنا إذا هوينا أمرا صيرنا حديثا)[19]. وذكر نحوه في التدريب عن الخطيب:(وروى الخطيب بسنده، عن حماد بن سلمة، قال: أخبرني شيخ من الرافضة أنهم كانوا يجتمعون على وضع الأحاديث)[20]. حتى نخلص إلى حقيقة مفادها أن التشيع بمفهوم الحب والانحياز لعلي _رضي الله عنه_ لا يلزم منه معادات أصحابه: أبي بكر وعمر وعثمان، كما لا يلزم منه رد رواية من تلبس بهذا الانحياز والتفضيل إلا إذا صاحبه التعدي على من ذكرنا من أفاضل الصحابة بالسب والردة.

ولكن الذين خرجوا في أصول معتقدهم عن أهل السنة وأسسوا مذهبهم العقدي على أفكار تقضي بوجوب الطعن في دين الله من خلال النيل من نقلة الشريعة وهم عدول هذه الأمة: أصحاب رسول الله ﷺ فهؤلاء هم الروافض الذين حذر أيمة أهل السنة منهم في الجملة، قال الإمام أحمد _رحمه الله تعالى_: «والرافضة: هم الذين يتبرؤون من أصحاب محمد رسول الله ﷺ ويسبونهم وينتقصونهم ويكفرون الأئمة الأربعة علي وعمار والمقداد وسلمان وليست الرافضة من الإسلام فِي شيء»[21]. وباعتبار أنهم يمثلون الجانب المظلم من التشيع وجب الإشارة إلى زمن ظهورهم كفكر متطرف خارج عن قواعد الأمة هادما لأصولها داعيا إلى العصبية والجاهلية حيث تأسس هذا الفكر على رفض خلافة الوزيرين: أبي بكر وعمر فأصل نشأتهم وتقرير عقيدتهم كما أورده صاحب كتاب

الفرق بين الفرق بقوله: (الرافضة: هم الذين رفضوا إمامة أبي بكر وعمر _رضي الله عنهما_ ويطعنون فيهما، وأول من أطلق عليهم هذا الاسم هو زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، وذلك أنه بايعه خمسة عشر ألف رجلا من أهل الكوفة فخرج بهم على والي العراق يوسف بن عمر الثقفي عامل هشام بن عبد الملك، فلما نشب القتال بينهما قال أهل الكوفة لزيد: إننا ننصرك على أعدائك بعد أن تخبرنا برأيك في أبي بكر وعمر اللذين ظلما جدك علي بن أبي طالب، فقال زيد: إني لا أقول فيهما إلا خيراً وما سمعت أبي يقول فيهما إلا خيراً ففارقوه عند ذلك حتى قال لهم: "رفضتموني"، ومن يومئذ سموا رافضة، وثبت مع زيد نفر قليل في مقدار مائتي رجل قتلوا عن آخرهم ومعهم زيد)[22].

أما ظهورهم من الناحية العملية على الساحة الإسلامية فكان أواخر عهد الخليفة الراشد عثمان _رضي الله عنه_: (حيث بدأ زعيمهم ومؤسس فكرهم بإثارة الفتن في الأقطار الإسلامية ضد الخليفة الراشد...وجمع أراذل الناس وأوباش القبائل، والهمج والرعاع والغوغاء وسفلة الناس، ويرتب لكل منهم مسؤولاً ويكاتبهم ويحرضهم، حتى اجتمعوا على قتل الخليفة _رضي الله عنه_ ووقعت الفتنة...وتولى علي _رضي الله عنه_ في هذه الظروف الصعبة بعد أن بقيت المدينة والأمة الإسلامية فترة بدون خليفة، وكانت لعلي _رضي الله عنه_ محبة في قلوب الناس، بما وهبه الله من علم وتقوى، وسابقة في الإسلام، وقرب من النبي ﷺ وقوة في الحق)[23]. ومنذ ذلك الزمن ثبت أن الروافض اتبعوا اليهود في معتقدهم القاضي بعدائهم لأصحاب رسول الله ﷺ وتركوا آل البيت؛ لحبهم وسلامة معتقدهم في الصحابة _رضي الله عنهم_.

والذي يجب الانتباه إليه وتأسيس البحث عليه أن الشيعة كما أسلفنا لم يكونوا على درجة واحدة في الضلال فمنهم: (المفضلة على قسمين: الأول من يرى أفضليته على عثمان دون أبي بكر وعمر، والثاني من يرى أفضليته على سائر الصحابة وعلى أبي بكر وعمر، من غير تكفير أو ذم لأحد منهم. والسابة هم الذين كانوا يسبون أبا بكر وعمر، وتفرع منهم الرافضة الذين جاءوا في خلافة هشام بن عبد الملك للخروج مع زيد بن علي بن الحسين... ومن أهم بدع الشيعة التي تكاد سائر الطوائف الشيعية أن تتفق عليها: تفضيل علي _رضي الله عنه_ على سائر الصحابة. القول بإمامته نصاً ووصية. والقول بعصمته. القول بإمامة وعصمة ذريته من بعده. مع أن بعض طوائف الشيعة تخالف في بعض هذه الأمور بزيادة فيها)[24].

ونأخذ من ذلك أن التشيع عند بعض معتقديه بدعة صغرى لا ترد بها الرواية وتبنى عليها الأحكام، أما التشيع عند الغلاة منهم فهو من البدع الكبرى وهو الرفض الذي يلزم منه رد الرواية بالكذب إلى الغلو الذي يبلغ حد الكفر.

المبحث الثاني: الفروق الجلية بين معتقد أهل السنة والشيعة في الصحابة.

أولا: عقيدة أهل السنة في الصحابة.

أ. عقيدتهم في أفضلية بعض الصحابة على بعض:

جاء في شرح كتاب السنة للبربهاري: وأفضل هذه الأمة والأمم كلها بعد الأنبياء صلوات الله عليهم أجمعين أبو بكر وعمر وعثمان، هكذا روي لنا عن ابن عمر قال: (كنا نقول ورسول الله ﷺ بين أظهرنا: إن خير الناس بعد رسول الله ﷺ أبو بكر وعمر وعثمان، ويسمع النبي ﷺ بذلك فلا ينكره)[25]. وعلى هذا الترتيب اتفقت كلمة الأمة وانعقدت (فأما الخلفاء الراشدون فهم أفضل من غيرهم، وترتيبهم في الفضل عند أهل السنة كترتيبهم في الإمامة، وهذا لمكان أن قولنا فلان أفضل من فلان أن معناه إن محله عند الله تعالى في الآخرة أرفع، وهذا غيب لا يطلع عليه إلا الله ورسوله إن أطلعه عليه... وكان إجماعهم على ذلك من أحسن ما يستدل به على مراتبهم في الفضل، ومن هذا اعتقد أهل السنة هذا الترتيب في الفضل ثم بحثوا عن الأخبار فوجدوا فيها ما عرف به مستند الصحابة وأهل الإجماع في هذا الترتيب)[26]. ومما استندت عليه الأمة وبنت عليه معتقدها في تقرير أفضلية هؤلاء الأكارم عدة روايات منها: حديث عمرو بن العاص . رضي الله تعالى عنه: أنه سأل النبي ﷺ فقال: أي الناس أحب إليك؟ قال: «عائشة». فقلت: من الرجال؟ قال: «أبوها»، فقلت: ثم من؟ فقال: «عمر بن الخطاب»[27]. بل هم أفضل الخلق بعد النبيين كما في الحديث: «أبو بكر وعمر سيدا كهول أهل الجنة من الأولين والآخرين»[28].

وثبت في صحيح البخاري عن ابن عمر _رضي الله عنهما_ أنه قال: «كنا زمن النبي لا نعدل بأبي بكر أحداً، ثم عمر ثم عثمان، ثم نترك أصحاب رسول الله ﷺ لا نفاضل بينهم»[29]. وقد جاء في التحفة ذكر الاتفاق على هذا الترتيب فيما نصه: (والنصوص الواردة في تفضيل أبي بكر وعمر كثيرة جداً، أوردها أهل العلم في الكتب التي تعتني بمناقب الصحابة، وتفضيل أبي بكر وعمر على الصحابة كلهم محل اتفاق بين أهل العلم، وقد ذكر القاضي أبو يعلى عن الإمام أحمد أنه قال:

"من فضل علياً على أبي بكر وعمر أو قدمه عليهما في الفضيلة والإمامة دون النسب فهو رافضي مبتدع فاسق")[30]. وهذا الحكم في من خالف إجماع الأمة؛ لاستحالة جريان الخطأ على سواد الأمة في مسائل الفقه ما بالك في مسائل الاعتقاد.

ثم جاء على ذكر من يتلوهم في أفضلية الرتبة وهم بقية العشرة فهم أفضل الناس بعد الخلفاء: (علي وطلحة والزبير وسعد بن أبي وقاص وسعيد بن زيد وعبد الرحمن بن عوف وأبو عبيدة عامر بن الجراح، وكلهم يصلح للخلافة. ثم أفضل الناس بعد هؤلاء أصحاب رسول الله ﷺ القرن الأول الذي بعث فيهم، المهاجرون الأولون والأنصار، وهم من صلى القبلتين)[31]. ومن صور التفاضل التي أتى القرآن على ذكرها بين أصحاب النبي ﷺ هو السبق بالإسلام وبذل المال والنفس: في قوله تعالى: {لا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ أُوْلَئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِنَ الَّذِينَ أَنْفَقُوا مِنْ بَعْدُ وَقَاتَلُوا وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى} [الحديد:10]، فأخبر أن المتقدمين منهم الذين أنفقوا وقاتلوا قبل الفتح أفضل من الذين لم يسلموا ولم ينفقوا ولم يقاتلوا إلا بعد الفتح، ولكن وعدهم جميعاً بالحسنى)[32].

ولنعم ما قال العلامة سعد الدين التفتازاني في شرح المقاصد ما نصه: (ويجب تعظيم الصحابة والكف عن مطاعنهم، وحمل ما يوجب بظاهره الطعن فيهم على محامل وتأويلات، سيما المهاجرين والأنصار، وأهل بيعة الرضوان، ومن شهد بدرا وأحدا والحديبية، فقد انعقد على علو شأنهم الإجماع، وشهدت بذلك الآيات الصراح والأخبار الصحاح، وتفاصيلها في كتب الحديث والسير والمناقب. وكف اللسان عن الطعن فيهم، حيث قال عليه الصلاة والسلام: «أكرموا أصحابي فإنهم خياركم»[33] وقال: «لا تسبوا أصحابي، فلو أن أحدكم أنفق مثل أحد ذهبا ما بلغ مد أحدهم ولا نصيفه»[34])[35].

ب. عقيدتهم في أفضلية عموم الصحابة على غيرهم من الناس:

ومن الواجب في معتقد أهل السنة في عموم الصحابة أن (كل من صحب رسول الله ﷺ يوماً أو شهراً أو سنة، أو أقل من ذلك أو أكثر، نترحم عليهم، ونذكر فضلهم، ونكف عن زللهم، ولا نذكر أحداً منهم إلا بخير، لقول رسول الله ﷺ: (إذا ذكر أصحابي فأمسكوا)[36].

وذكر أبو حامد الغزالي في هذا الباب كلاما مختصرا حذر في مطلعه من الإفراط والتفريط في حق الصحابة فقال:(اعلم أن للناس في الصحابة والخلفاء إسراف في أطراف؛ فمن مبالغ في الثناء حتى يدعي العصمة للأئمة، ومنهم متهجم على الطعن بطلق اللسان بذم الصحابة. فلا تكونن من الفريقين

واسلك طريق الاقتصاد في الاعتقاد)[37]. ثم أخذ بوصف الثابت من عموم الكتاب والسنة في فضلهم بقوله: (واعلم أن كتاب الله مشتمل على الثناء على المهاجرين والأنصار وتواترت الأخبار بتزكية النبي ﷺ إياهم بألفاظ مختلفة، كقوله «أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم»[38] وكقوله: «خير الناس قرني ثم الذين يلونهم»[39] وما من واحد إلا وورد عليه ثناء خاص في حقه يطول نقله، فينبغي أن تستصحب هذا الاعتقاد في حقهم ولا تسيء الظن... هذا حكم الصحابة عامة)[40]. وقد تقرر ذلك الفضل باصطفاء الله لهم؛ لصحبة نبيه ﷺ وهو أعظم الفضل الذي لم يدركه غيرهم من الناس وبه تحققت عدالتهم وهي مزية لكل واحد منهم بلا استثناء: (والصحابة الكرام كلهم عُدولٌ بتعديل الله ورسوله لهم، وهم أَولياءُ الله وأصفياؤه، وخيرته من خلقه، وهم أَفضل هذه الأُمة بعد نبيها ﷺ قال الله تعالى: {وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ} [التوبة: 100])[41]، وقد تقرر في معتقد أهل السنة من خلال ما سبق ذكره من نصوص توجب محبة الصحابة: أن حبهم وحب أعدائهم لا يتحقق من خلال النقل ولا يقبله العقل في قلب واحد بل نعتقد فيهم الآتي:(نحب أصحاب رسول الله ﷺ ولا نفرط في حب أحد منهم، ولا نتبرأ من أحد منهم، ونبغض من يبغضهم وبغير الخير يذكرهم، ولا نذكرهم إلا بخير، وحبهم دين وإيمان وإحسان، وبغضهم كفر ونفاق وطغيان)[42].

وهم خيار الخلق بعد الأنبياء وهذه هي عقيدة أهل السنة فيهم ومن ضل في هذه فقد ضل.

وفي مقابل عقيدة أهل السنة في الصحابة رضي الله عنهم نعرض معتقد الروافض فيهم بما هو ثابت في كتب أهل السنة وما أثبتوه من عقائدهم في الصحابة من خلال مصنفاتهم في الطرح التالي:

ثالثا: عقيدة الروافض في الصحابة.

فقد ذكر المقدسي نصا نصدر به الكلام للحديث عن هذه العقيدة جاء فيه:(فمن أضل ممن يكون في قلبه غل لخيار المؤمنين، وسادات أولياء الله تعالى بعد النبيين؟ بل قد فَضَلَتْهُم اليهود والنصارى بخصلة، قيل لليهود: من خير أهل ملتكم؟ قالوا أصحاب موسى.

وقيل للنصارى: من خير أهل ملتكم؟ قالوا: أصحاب عيسى.

وقيل للرافضة: من شر أهل ملتكم؟ قالوا: أصحاب محمد. لم يستثنوا منهم إلا القليل، وفي من سبوهم من هو خير ممن استثنوهم بأضعاف مضاعفة)[43].

ومما يلفت نظر الباحث في عقيدة الروافض أنها مبنية على التناقض في جميع أبوابها والأصل في المعتقد الثبوت وعدم التغير لعدم خضوعه لقواعد الاجتهاد، ومن ذلك أنهم بنوا أصول إمامتهم وحجة وصيتهم المزعومة على آية نزلت في قرآن عثمان المخالف لصحيح القرآن الذي كتبه علي ورده عمر كما يدعون _وهو ما سنبين لاحقا_ حيث قالوا: (ألقى النبي ﷺ هذه الخطبة عند غدير خم وهو عائد من حجة الوداع إلى المدينة في الثامن عشر من شهر ذي الحجة، وإن سبب خطبته هذه هو نزول الآية التالية عليه في هذا المكان: {يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ وَاللهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ إِنَّ اللهَ لاَ يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ} [المائدة:67])[44]. هذا في العموم أما بخصوص اعتقادهم في عدد الصحابة الذين مات النبي وهو عنهم راضي فقد خالفوا في ذلك النصوص الثابتة والمقاصد الكلية التي تقضي بحفظ هذا الدين من التحريف والتبديل وأن الأنبياء صادقون مؤتمنون مبلغون عن الله سبحانه، إذ قرروا في جملة معتقداتهم أن الصحابة قد ارتدوا إلا نفرا قليلا بسبب خلافة أبي بكر على علي ونص ذلك (ما نقل في الأصل عن سليم بن قيس الهلالي من الشيعة في كتاب: وفاة النبي ﷺ عن ابن عباس عن أمير المؤمنين، وعن غير واحد عن الصادق أن الصحابة ارتدوا بعده ﷺ إلا أربعة. وفي رواية عن الصادق: إلا ستة.

وسبب ارتدادهم بزعمهم تقديمهم أبا بكر _رضي الله تعالى عنه_ على علي كرم الله وجهه في الخلافة، وعدم علمهم بحديث الغدير الذي هو نص عندهم في خلافة الأمير كرم الله وجهه بعد رسول الله ﷺ بلا فصل)[45]. وفي هذا تكذيب للنبي ﷺ بعدم الأمانة في ترسيخ أصل الإمامة الكبرى وتركها هملا!؟ الأمر الذي جعل أمة محمد ﷺ من أقل الأمم عددا ونبيهم من أقل الأنبياء أتباعا رغم أن الشيعة يشهدون بأن الذين شهدوا خطبة غدير خُم أكثر من مائة ألف صحابي(حسب دعوى علماء الشيعة لم يثبت علَى الإسلام الصحيح بعد وفاة النبي ﷺ سوى بضعة من الصحابة لا يكاد يتجاوز عددهم البضعة عشر صحابيًا. وقد حضر خطبة الغدير أكثر من مائة ألف صحابي يعني أن كل هؤلاء المائة ألف قد نقضوا)[46]. وهذا التناقض في المعتقد يرجع سببه في الغالب إلى عدم المرجعية الصحيحة في تقرير العقائد واعتماد أعداء الإسلام على استمالة المسلمين من خلال العاطفة التي يكون مرجع الحكم فيها هو العقل المجرد، فحب علي وأبنائه _رضي الله عنهم_ هو ما ادعاه ابن سبأ، فأظهر محبته لآل البيت وعلي بالذات، وغالى فيه وزعم أنه الوصي بالخلافة، ثم زعم له الرجعة، ثم زعم له

الألوهية، تعالى الله عما يقولون علواً كبيراً... والسبئية: هم أصل فرق الشيعة الباطنية كالإسماعيلية والدروز والنصيرية[47].

ومما قرره الروافض في أصل مرجعهم العقدي ما نقل عن الكشي رأس علمائهم في الجرح والتعديل ما نصه: (وذكر أهل العلم أن عبد الله بن سبأ كان يهوديا فأسلم ووالى عليا، وكان يقول _وهو على يهوديته _ في يوشع بن نون (وصي موسى)، فقال في إسلامه في علي مثل ذلك وكان (أي عبد الله بن سبأ) أول من شهر القول بإمامة علي وأظهر البراءة من أعدائه (ومراد الكشي من أعداء علي إخوانه وأحبابه أصحاب رسول الله ﷺ) وكاشف مخالفيه وكفرهم. فمن هنا قال من خالف الشيعة: إن أصل التشيع والرفض مأخوذ من اليهود»)[48]. وهو اعتراف صريح بإمامة ابن سبأ في تأصيل هذا المعتقد واعترافهم له بالإسلام وكفر الأطهار كأبي بكر وعمر!؟ مما يزيد المؤمن رسوخا في اعتقاده أن الرافضة دين آخر.

ثم إن مما خالف فيه الروافض الأمة في الصحابة: مساواتهم بغيرهم من البشر كي يقرروا أصلا يقضي بجواز سب الصحابة باعتبار ما جرى بينهم من الخلاف وأن أصل السب خارج منهم متقرر عنهم، وأن الرفض لا يكون مفسدا للاعتقاد ولا سب الصحابة مفسد للاعتقاد كذلك، بل الواجب عندهم أن يجري العذر على من سبهم حتى من غيرهم كما أجراه أهل السنة فيما جرى بين الصحابة _رضي الله عنهم_، ومن هذا الباب انتقد المامقاني وهو من علماء الرافضة، قول الذهبي السابق الذكر في عد الرفض من البدع كذا الحط على أبي بكر وعمر، بقوله: (وهذا من غرائب الكلام، وسخائف الأوهام؛ ضرورة أن من أعذر عائشة في الخروج على أهل زمانها، وأعذر معاوية في سب علي بن أبي طالب _عليه السلام_ الخليفة الذي لم يكفر بالله طرفة عين... كيف لا يعذر من سب الخليفة الذي قضى برهة من عمره بالشرك؟ فإن كان ذلك عن اجتهاد يعذر صاحبه فيه فكذا هذا، بل وزر ذلك أعظم؛ لأنه الذي فتح باب سب الخلفاء)[49]. ثم استرسل في تضعيف ما ورد من نصوص في فضل أبي بكر وعمر ومكانتهم التي أخبر بها النبي ﷺ في الآخرة وعدها من قبيل الكذب المختلق حيث قالوا:(ثم إنه قد ظهر لي بالتتبع الأكيد ابتناء مذهب العامة من بدو الأمر على التصنع والكذب والاختلاق... مثل ما رووا عن النبي _صلى الله عليه وآله وسلم_ من أن: أبا بكر وعمر سيدا كهول أهل الجنة.. قال: فإن النيقد البصير يجد أنه من المجعولات؛ ضرورة أن من ضروريات الدين المتواتر

بها الأخبار عن الصادق الأمين _صلى الله عليه وآله وسلم_: إن أهل الجنة جرد مرد، ليس فيهم كهل ولا شيخ، وإلا لقال: صلى الله عليه وآله وسلم: في حق الحسنين عليهما السلام إنهما سيدا كهول أو شيوخ أهل الجنة.. لأنهما حين الفوت كانا في سن الكهولة وفي سن الشيخوخة، وإنما عبر _صلى الله عليه وآله وسلم_ بـ: سيدي شباب أهل الجنة؛ لأن أهل الجنة كلهم شبان، فتدبر جيدا)[50]. وهذه شبهة جرى تفنيدها بأن لفظة الكهولة تأتي على ضربين في هذا النص غير ما ادعى الروافض، فقد ورد في شرح سنن ابن ماجة على هذا الحديث ما نصه:(كهول أهل الجنة الكهول بضم الكاف جمع كهل وهو من انتهى شبابه وهو من الرجال من زاد على ثلاثين سنة إلى أربعين وقيل من ثلاث وثلاثين إلى الخمسين وصفهما بالكهولة باعتبار ما كانوا في الدنيا وإلا فلا كهل في الجنة، فالمعنى سيدا من مات كهلا من المسلمين، وقيل أراد ههنا الحليم العاقل أي يدخلهما الله الجنة علماء عقلاء)[51]. أي أن قصد رسول الله ﷺ من خطابه اعتبار ما كانوا عليه في الدنيا لا ما سيكون في الآخرة وهذا الاعتبار معهود في تفسير النصوص خاصة ما ظاهره التعارض، ونفس الاعتبار يجرى على وصف الحسنين بالشباب زمن الحياة لكونهم حينها شبابا.

لذا فإن الظاهر من كلام القوم أنهم قصدوا التدليس والتلبيس على أتباعهم في غير محله فانكشف سوء ما يدعون إليه.

ومن تمام تناقضهم أننا عند النظر في حياة آل البيت نجد أنهم قد تصاهروا مع من آذاهم وعاداهم وهو ما لا ينكره علماؤهم ويصرحون به، منها: (أنهم يقولون: إن الأئمة كانوا يزوجون بناتهم وأخواتهم الكفرة الفجرة، كسيدتنا سكينة أنكحت مصعب بن الزبير وكزواج عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه بأم كلثوم شقيقة الحسين _رضي الله تعالى عنهم_. ومنها: أنهم ينسبون إلى الإمام الصادق أنه طرح القرآن المجيد على الأرض وأهانه، روى الكليني عن زيد بن جهم الهلالي عن الصادق أنه قرأ: (أن تكون أئمة هي أزكى من أئمتكم) ، فقلت: جعلت فداك: أئمة؟ قال: إي والله. قلت: إنما يقرأ: " أربى " قال: وما أربى؟ وأومأ بيده فطرحها إهانة.

ومنها: أنهم ينسبون إليهم كل ما ينافي الإيمان ويضاده، فإنهم زعموا أن الأئمة كانوا يصبرون على التقية وإظهار الباطل وإخفاء الحق في طول أعمارهم من غير مخافة الهلاك،... وهذا مما لا سبيل للرافضة إلى إنكاره لتصريح فقهائهم بذلك)[52]. عليه فإن ما تم عرضه من سوء معتقدهم في أصحاب

النبي ﷺ وما يترتب عليه من خروج عما تقرر في نصوص الشريعة عن عموم فضلهم على غيرهم من البشر وما ثبت من تراتبية فضل بعضهم على بعض، وصيانة أعراضهم، وحفظ حقوقهم لمنزلتهم من رسول الله ﷺ فإن من تقرر في عقيدته جواز سب الصحابة فقد: أطلق غير واحد القول بكفر مرتكب ذلك؛ لما فيه من إنكار ما قام الإجماع عليه من فضلهم وشرفهم ومصادمة المتواتر من الكتاب والسنة الدالين على أن لهم الزلفى من ربهم، ومن هنا كفر الرافضة من كفر)[53]. أما ما رواه البخاري من أن النبي ﷺ قال: «سباب المسلم فسوق، وقتاله كفر»[54]. وهذا خرق آخر منهم حيث جعلوا الصحابة مع غيرهم في ميزان واحد، (وقد علمت أن سب الصحابي _لاستلزامه إنكار ما قام عليه الإجماع_ كفر على ما سبق. فما رواه البخاري عليه الرحمة محمول على ما إذا لم يكن للمسلم صحبة لأكرم الرسل عليه أفضل الصلاة وأكمل السلام. وبه يندفع قوله: (فوجه الكفر لما يعلم) وفي هذا الحديث أن قتال المسلم كفر... وقد صرح البخاري في كتاب الأدب أيضا بعيد ذلك الحديث بما رواه مرفوعا: «لعن المؤمن كقتله، ومن رمى مؤمنا بكفر فهو كقتله»[55] ولا يخفاك أن الروافض قد لهجوا بسب ولعن من ثبت بنصوص الكتاب والسنة والعترة الطاهرة إيمانه وإسلامه. فوجه كفرهم حينئذ قد علم بالضرورة، ولا محيص لهم عن ذلك بوجه من الوجوه)[56].

وفي مسألة الإمامة كما أسلفنا أنهم اتهموا النبي بعدم الاهتمام لأمرها مع بالغ أهميتها إلى درجة أن أغلب الصحابة لم يعلموا نص الوصية المزعومة إلا القليل الذي لم يبلغ حد التواتر هم من علموا هذا الأصل المهم وفيه خرق في التصديق بوجوب الأمانة للرسل عليهم السلام. يقول رئيس محدثيهم محمد القمي الملقب عندهم بالصدوق في رسالة الاعتقادات: (واعتقادنا فيمن جحد إمامة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام والأئمة من بعده عليهم السلام أنه كمن جحد نبوة جميع الأنبياء واعتقادنا فيمن أقر بأمير المؤمنين وأنكر واحدا من بعده من الأئمة أنه بمنزلة من أقر بجميع الأنبياء وأنكر نبوة نبينا محمد _صلى الله عليه وآله_، ثم أورد كلاما نسبه للصادق: من شك في كفر أعدائنا والظالمين لنا فقد كفر)[57] وفي كلامه الأخير تقرير لتكفير الأمة من خلال اعتقادها في وجوب حب الصحابة وأفضلهم العشرة على الترتيب الثابت بالكتاب والسنة، وهذه الدعوى تقتضي أن الأمة بعد النبي ﷺ قد اجتمعت على ضلالة وهذا الأمر منتفي في عقيدة أهل الإسلام. كما أنهم قد قرروا في كتبهم أن الصحابة حرفوا القرآن بعد وفاة النبي ﷺ بدعواهم:(أنه قد استفاض في الأخبار أن القرآن كما أنزل لم يؤلفه إلا أمير المؤمنين بوصية من النبي ﷺ فبقي بعد موته ستة أشهر مشتغلا بجمعه كما أنزل أتى به إلى المتخلفين

بعد رسول الله ﷺ فقال لهم هذا كتاب الله كما أنزل فقال له عمر بن الخطاب لا حاجة بنا إليك ولا إلى قرآنك عندنا قرآن كتبه عثمان)[58].

وخلاصة دين الروافض فيما تبناه نعمة الله الجزائري في الأنوار النعمانية هو البراءة من دين الإسلام وما يعتقده أهل السنة على مختلف مذاهبهم وذلك بقوله: (فالأشاعرة لم يعرفوا ربهم بوجه صحيح... فلا فرق بين معرفتهم هذه ومعرفة باقي الكفار... فالأشاعرة ومتابعوهم أسوأ حالا في باب معرفة الصانع من المشركين والنصارى... فمعرفتهم له سبحانه على هذا الوجه الباطل من جملة الأسباب التي أورثت خلودهم في النار مع إخوانهم من الكفار.

ووجه آخر لهذا لا أعلم إلا أني رأيته في بعض الأخبار، وحاصله أنا لم نجتمع معهم على إله ولا على نبي ولا على إمام، وذلك أنهم يقولون أن ربهم هو الذي كان محمد نبيه وخليفته بعده أبو بكر، ونحن لا نقول بهذا الرب ولا بذلك النبي)[59]. من خلال هذا المعتقد القائم على بغض خير أصحاب رسول الله ﷺ وعدم الرضا والقبول بالدين الذي ورد فيه أفضليتهم على غيرهم، وبتصريحهم دون تقية: أنهم دين آخر مغاير لدين أبي بكر خليفة رسول الله ﷺ الذي هو دين أهل السنة باختلاف مذاهبهم وعلى هذا الأساس نخلص إلى الآتي:

الخاتمة:

- إن دور العلماء من الصحابة ومن جاء بعدهم من أيمة الحق الدفاع عن دين الإسلام وترسيخ معتقداته القائمة على النقل ومفهوم العقل الموافق للنقل بخلاف أيمة الضلال الذين يحكمون بالعقل المجرد على النقل المختلق ويصيرونه دينا ينسبونه إلى الرسول ﷺ بيته.
- إن من سلامة معتقد أهل السنة هو الإيمان بما اشتمل عليه الوحيين ودلالة ما فيهما بفهم الصحابة، بخلاف الروافض فقد أولوا وحرفوا بما يوافق صريح العقل عندهم.
- إن الحديث عن فضل الصحابة وذكر مناقبهم والدفاع عن مكانتهم وتصنيف المصنفات فيها واعتبارها من الدين لم يكن الحرص عليه قبل ظهور الفتنة كما هو بعدها؛ لأن الطعن في الناقل طعن في المنقول.
- إن حب الصحابة حب عقدي لا يتحقق في قلب واحد مع حب أعدائهم إذ لم يثبت به النقل ويستحيله العقل.
- لم يكن التشيع في الزمن الأول فيه عداء لأصحاب النبي ﷺ بل كان فيه فرط حب للصحابة من آل البيت رضي الله عنهم.

- إن عقيدة الروافض في الصحابة ليس القصد منها ذواتهم أو صفاتهم، ولكن القصد هو طمس المعتقد الذي يحملونه والشريعة التي يبلغونها.
- دعوى الروافض نصرة أهل البيت مردودة بخذلانهم لزيد بن علي بن الحسن إذ تركوه لمصيره ولم يثبت معه إلا نفر قليل وهم أهل السنة الذين كانوا على مثل معتقده في الصحابة.
- إن من أهم ما يجب التنبيه عليه بخصوص فساد معتقد الرفض أنهم يطعنون في إيمان الصحابة بالردة وأن ما بقي منهم على الإسلام هم نفر قليل لا يتجاوز الستة وهو عدد لا يتجاوز حد الشهرة في الرواية مع اعتقادهم بتحريف القرآن؛ ما يلزم منه انقطاع سند هذا الدين وعدم بلوغه إلى الأمة بمجرد وفاة النبي ﷺ وأن الذي ابتدأه الروافض دين آخر لا ينبني على أصول الإيمان التي يعتقدها أهل السنة.
- لم تثبت فتنة في العالم الإسلامي إلا واليهود طرف فيها والرفض من أولى ثمراتها المعادية للإسلام.
- إن دين الإسلام دين مسند بالدليل لا يؤخذ من المنامات ولا المعتقدات المبنية على العقل المجرد.
- إن العاطفة شعور فطري لا ينبني عليها حكم عقدي في الغالب حتى يوافق أصلا شرعيا، فظهور الروافض على بعض أعداء الإسلام لا يدل على سلامة معتقدهم ولا حسن نيتهم.

التوصيات:

- لا يجب نسبة الرفض إلى التشيع واعتباره أصلا له؛ وذلك للفرق بين المعتقدين، فمن التشيع ما ليس فيه من عقيدة السب والاعتراض على أصول الشريعة ما يوجب الخروج عن الإسلام.
- يجب تربية الناشئة من أبناء المسلمين على أن دين الإسلام قائم على الاعتقاد الصحيح المبني على دلالة نصوص الكتاب والسنة بفهم الصحابة رضي الله عنهم ومن وافق معتقدهم.
- يجب تخصيص موضوع مستقل يدرس من ضمن موضوعات الثقافة الإسلامية يبين حقيقة التشيع ومقاصده، ويبين الجانب الحسن الذي قامت عليه أصل تلك التسمية.
- أن التشيع بمفهوم الحب والانحياز لعلي رضي الله عنه لا يلزم منه معادات أصحابه أبي بكر وعمر وعثمان، كما لا يلزم منه رد رواية من تلبس بهذا الانحياز والتفضيل إلا إذا صاحبه التعدي على من ذكرنا من أفاضل الصحابة.

المصادر والمراجع

1. المصباح المنير في غريب الشرح الكبير(421/2) أحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي، أبو العباس، الناشر: المكتبة العلمية – بيروت.

2.عقيدة المسلم في ضوء الكتاب والسُّنَّة(119/1) د. سعيد بن على بن وهف القحطاني، الناشر: مطبعة سفير، الرياض، توزيع: مؤسسة الجريسي للتوزيع والإعلان، الرياض.

3. لسان العرب(226/13) لابن منظور، الناشر: دار صادر/ بيروت، ط: الثالثة/ 1414 هـ.

4. بيان عقيدة أهل السنة والجماعة ولزوم اتباعها في ضوء الكتاب والسُّنَّة، ص6، د. سعيد بن علي بن وهف القحطاني، إشراف: سماحة الشيخ العلامة عبد العزيز بن عبد الله ابن باز، الناشر: مطبعة سفير، الرياض، توزيع: مؤسسة الجريسي للتوزيع والإعلان، الرياض.

5. الوجيز في عقيدة السلف الصالح، ص39، عبد الله بن عبد الحميد الأثري، مراجعة وتقديم: صالح بن عبد العزيز آل الشيخ، الناشر: وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد – المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، 1422هـ.

6. لسان العرب(156/7).

7. الانتصار للصحب والآل من افتراءات السماوي الضال، ص21، إبراهيم بن عامر بن عليّ الرّحيلي، الناشر: مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط: الثالثة، 1423 هـ – 2003 م.

8. معجم مقاييس اللغة(335/3) أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: دار الفكر، عام النشر: 1399هـ – 1979م.

9. لسان العرب(519/1) محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري، الناشر: دار صادر – بيروت، ط: الثالثة – 1414 هـ.

10. الإصابة في تمييز الصحابة(158/1)أحمد بن حجر العسقلاني، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلى محمد معوض، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، ط: الأولى – 1415 هـ.

11. فتح الباري شرح صحيح البخاري(459/1) أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، الناشر: دار المعرفة – بيروت، 1379هـ.

12. تهذيب الكمال في أسماء الرجال(10/3) يوسف بن عبد الرحمن المزي، تحقيق: د. بشار عواد معروف، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، ط: الأولى، 1400 – 1980م.

13. ميزان الاعتدال في نقد الرجال(76/1) شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، تحقيق: علي محمد البجاوي، الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت – لبنان، طبعة: الأولى، 1382 هـ - 1963 م.

14. لسان الميزان(176/7) أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، تحقيق: دائرة المعرف النظامية/ الهند، الناشر: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات بيروت – لبنان، ط: الثانية، 1390هـ /1971م.

15. تاريخ بغداد(336/1) الخطيب البغدادي، تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي – بيروت، ط: الأولى، 1422هـ - 2002 م.

16. فتح الباري شرح صحيح البخاري(459/1).

17. لسان الميزان(10/1).

18. المرجع نفسه.

19. المرجع نفسه.

20. تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي(336/1) عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، حققه: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، الناشر: دار طيبة.

21. طبقات الحنابلة(33/1) أبو الحسين ابن أبي يعلى، محمد بن محمد، تحقيق: محمد حامد الفقي، الناشر: دار المعرفة – بيروت.

22. انظر: الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية،ص25، عبد القاهر بن طاهر البغدادي التميمي الأسفراييني، أبو منصور، الناشر: دار الآفاق الجديدة – بيروت، ط: الثانية، 1977. ومقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، ص65، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن إسحاق بن سالم بن إسماعيل بن عبد الله بن موسى بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري، عنى بتصحيحه: هلموت ريتر، الناشر: دار فرانز شتايز، بمدينة فيسبادن (ألمانيا)،ط: الثالثة، 1400 هـ - 1980م.

23. انظر: حقيقة البدعة وأحكامها(101:103/1) سعيد بن ناصر الغامدي، الناشر: مكتبة الرشد، الرياض.

24. انظر: حقيقة البدعة وأحكامها(101:103/1)

25. شرح كتاب السنة للبربهاري (4/5).

26. انظر: الاقتصاد في الاعتقاد، ص132/131، أبو حامد الغزالي الطوسي، وضع حواشيه: عبد الله محمد الخليلي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط: الأولى، 1424 هـ - 2004 م.

27. صحيح البخار(166/5)، باب: غزوة ذات السلاسل، رقم: 4358، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، الناشر: دار طوق النجاة، ط: الأولى، 1422هـ.

28. سلسلة الأحاديث الصحيحة(467/2)، رقم: 824 أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين الألباني الناشر: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، ط: الأولى، (لمكتبة المعارف).

29. صحيح البخار(166/5)، باب: مناقب عثمان بن عفان، رقم: 3697.

30. التحفة السنية شرح منظومة ابن أبي داود الحائية، ص57، عبد الرزاق بن عبد المحسن البدر، الناشر: مطابع أضواء المنتدى.

31. شرح كتاب السنة للبربهاري (4/5) المؤلف: عبد العزيز بن عبد الله بن عبد الرحمن الراجحي، مصدر الكتاب: دروس صوتية قام بتفريغها موقع الشبكة الإسلامية
http://www.islamweb.net

32. شرح العقيدة الطحاوية، عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله بن إبراهيم بن فهد بن حمد بن جبرين، مصدر الكتاب: دروس صوتية قام بتفريغها موقع الشبكة الإسلامية
http://www.islamweb.net

33. الجامع لمعمر بن راشد (341/11) باب: لزوم الجماعة، رقم: 20710 تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، الناشر: المجلس العلمي بباكستان، وتوزيع المكتب الإسلامي ببيروت، ط: الثانية، 1403 هـ

34. صحيح مسلم(1967/4) باب: تحريم سب الصحابة رضي الله عنهم، رقم: (2540) تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت.

35. صب العذاب على من سب الأصحاب، ص 395/394 أبو المعالي محمود شكري بن عبد الله بن محمد بن أبي الثناء الألوسي، دراسة وتحقيق: عبد الله البخاري، الناشر: أضواء السلف، الرياض، ط: الأولى، 1417 هـ - 1997 م.

36. شرح كتاب السنة للبربهاري (4/5) المؤلف: عبد العزيز بن عبد الله بن عبد الرحمن الراجحي، مصدر الكتاب: دروس صوتية قام بتفريغها موقع الشبكة الإسلامية
http://www.islamweb.net

37. الاقتصاد في الاعتقاد، ص131.

38. جامع بيان العلم وفضله(898/2) لابن عبد البر، باب: جامع بيان ما يلزم الناظر في اختلاف العلماء، رقم: 1684، تحقيق: أبي الأشبال الزهيري، الناشر: دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، طبعة: الأولى، 1414 هـ - 1994 م.

39. صحيح البخاري(171/3) باب: لا يشهد على شهادة جور إذا أشهد، رقم:2652 .

40. الاقتصاد في الاعتقاد، ص131.

41. الوجيز في عقيدة السلف الصالح، ص167، عبد الله بن عبد الحميد الأثري، الناشر: وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد - المملكة العربية السعودية، ط: الأولى، 1422هـ

42. تخريج العقيدة الطحاوية ص 81، شرح وتعليق: محمد ناصر الدين الألباني، الناشر: المكتب الإسلامي - بيروت، طبعة: الثانية، 1414 هـ

43. الاقتصاد في الاعتقاد، ص201، عبد الغني المقدسي، تحقيق: أحمد بن عطية بن علي الغامدي، الناشر: مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، طبعة: الأولى، 1414هـ/1993م.

44. الشيعة هم العدو فاحذرهم، ص51، المؤلف: شحاتة محمد صقر، الناشر: مكتبة دار العلوم، البحيرة (مصر).

45. صب العذاب على من سب الأصحاب، ص371،372

46. المرجع نفسه.

47. انظر: حقيقة البدعة وأحكامها(101:103/1)

48.مختصر التحفة الاثني عشرية، ص7،ألّف أصله باللغة الفارسية: علامة الهند شاه عبد العزيز غلام حكيم الدهلوي، نقله من الفارسية إلى العربية: (سنة 1227 هـ) الشيخ الحافظ غلام محمد بن محيي الدين بن عمر الأسلمي، اختصره وهذبه: (سنة 1301 هـ) علامة العراق محمود شكري الألوسي، حققه وعلق حواشيه: محب الدين الخطيب، الناشر: المطبعة السلفية، القاهرة

عام النشر: 1373 هـ.

49. تنقيح المقال (196/2) لـ عبدالله المامقاني، تحقيق: محمد رضا المامقاني، مؤسسة آل البت لإحياء التراث،1431هـ.

50. المرجع نفسه(196:198/2)

51. شرح سنن ابن ماجه، ص11، «مصباح الزجاجة» للسيوطي، الناشر: قديمي كتب خانة - كراتشي.

52. انظر: صب العذاب على من سب الأصحاب، ص 323:326، أبو المعالي محمود شكري بن عبد الله بن محمد بن أبي الثناء الألوسي دراسة وتحقيق: عبد الله البخاري، الناشر: أضواء السلف، الرياض، ط: الأولى، 1417 هـ - 1997 م

53. انظر: صب العذاب على من سب الأصحاب، ص،379

54 .صحيح البخاري(18/1)، باب خوف المؤمن من أن يحبط عمله وهو لا يشعر، رقم:48.

55. المصدر نفسه(26/8) باب من كفر أخاه بغير تأويل فهو كما قال، رقم:6105.

56 . صب العذاب على من سب الأصحاب، ص،385 ،386

57. الاعتقادات، ص4، للصدوق، تحقيق: محمد عبد السيد، الناشر: المؤتمر العالمي لألفية الشيخ المفيد، ط:الأولى، 1413هـ.

58. الأنوار النعمانية(245/2) النعمة الله الجزائري، دار القارئ للطباعة والنشر، ط:الأولى، 2008/1429م.

59. المرجع نفسه(243/2).